خلال لقاء مفتوح مع ممثلي البعثات الدبلوماسية في البلاد

المطوطح: «القوى العاملة» عملت منذ إنشائها على تنظيم سوق العمل

عبدالله المطوطح مع ممثلي البعثات الدبلوماسية

المطوطح متحدثا

◆ إنشاء مركز إيواء العمالة الوافدة في الكويت فكرة رائدة

رياض عواد

برعاية وزير الشئون الاجتماعية والعمل د.هند الصبيح وحضور عدد من السفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية عقدت الهيئة العامة للقوى العاملة ملتقاها السنوي مع البعثات الدبلوماسية المعتمدة في دولة الكويت.

ووجه نائب المدير العام لهيئة القوى العاملة عبدالله المطوطح في كلمته الشكر باسم الهيئة العامة للقوى العاملة للحضور والمشاركة في الملتقى لتسليط الضوء على الجهود المبذولة من قبل الهيئة في

مجال حماية حقوق القوى العاملة في إطار التزام دولة الكويت باحترام حقوق الانسان، وانطلاقا من المبادئ الراسخة في الدستور الكويتي والتشريعات الوطنية.

واضاف المطوطح عملت الهيئة العامة للقوى العاملة منذ إنشائها في العام 2013 على تنظيم سوق العمل في حدود الاختصاصات و المهام المناطة بها وفقا للقوانين المنظمة لسوق العمل بالقطاعين الأهلي والنفطي، وفي ظل التزامات دولة الكويت باتفاقيات حقوق الانسان واتفاقيات منظمة العمل الدولية. حيث صادقت دولة الكويت على العديد من الاتفاقيات الدولية في هذا المجال ومنها 19 اتفاقية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية من ضمنها سبع من اتفاقيات العمل الأساسية البالغ عددها ثمانية.

وأشار المطوطح الى أن الهيئة العامة للقوى العاملة قد اطلقت في أبريل الماضي حملة إعلامية تحت شعار « تعزيز »، وهي حملة إعلامية توعوية تهدف لتعزيز مفهوم العمل اللائق في دولة الكويت، وتوعية أطراف الانتاج بما يخدم توجهات التنمية من خلال خلق بيئة عمل آمنة ومستقرة وعادلة يشارك فيها الجميع ، وذلك إيمانا منا بأهمية دور العامل البارز في بناء وتطوير وتنمية ورقي البلاد.

ولكون لقاءنا اليوم يأتي كأحد أنشطة هذه الحملة أستعرض معكم التشريعات المنظمة لسوق العمل والجهود التي بذلتها الهيئة في مجال تطويره بالتوازي مع دورها في حماية القوى العاملة وهي:

أولا – القوانين والتعديلات التشريعية:

1 – قانون العمل رقم 6 لسنة 2010 في شأن العمل بالقطاعين الأهلي والنفطي، والقوانين المعدلة له: شهدت دولة الكويت تطورا في مجال التشريعات المنظمة لسوق العمل، فعلى الرغم من أن القانون رقم 38 لسنة 1964 بشأن العمل في القطاع الأهلي كان يعتبر من بين القوانين المتميزة في المنطقة العربية من حيث التنظيم القانوني لعلاقة العمل بين العامل وصاحب العمل، إلا أن المشرع الكويتي ارتأى ضرورة مواكبة التطورات الإقتصادية والإجتماعية المتسارعة لسوق العمل في دولة الكويت بايجاد تشريع جديد يتماشى مع تلك التطورات ومع التزامات دولة الكويت ومكانتها الدولية.

ومن هذا المنطلق صدر القانون رقم 6/2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي لمواكبة المتغيرات الجديدة وليمثل خطوة هامة لتنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل في ظل الاتفاقيات العربية والدولية التي صادقت عليها دولة الكويت.

وقد تميز قانون العمل رقم 6/2010 بمميزات عديدة حيث وضع القواعد المتعلقة بتشغيل الأحداث والنساء، كما أشار إلى ما يتعلق بعقد العمل وما يجب أن يتضمنه، فضلا عن الإشارة إلى التزامات العامل وأصحاب العمل، و نص على القواعد المنظمة لانتهاء علاقة العمل وما يرتبط بها من مكافأة نهاية الخدمة.

وقد أشار القانون كذلك إلى نظام وظروف العمل، وما يرتبط بأجور العمالة باعتبارها أهم حقوق العامل، فضلا عن وضع القواعد المتعلقة بساعات العمل والراحة الأسبوعية، وكذلك ما يخص السلامة والصحة المهنية باعتبارها حقوقا أساسية للعامل.

وخصّ قانون العمل رقم 6 لسنة 2010 تفتيش العمل بنصوص قانونية منحت الصلاحيات الكاملة لمفتشي العمل باعتبارهم الضامن الأول لتطبيق القانون، حيث منحهم القانون صفة الضبطية القضائية، وتقوم الهيئة بشكل مستمر بمراجعة آليات التفتيش المطبقة لتطويرها وفقا لاحتياجات سوق العمل.

كما حرص قانون العمل رقم 6 لسنة 2010 على بيان الآليات التي يتم من خلالها فض منازعات العمل حيث اختص الفصل الثالث (المواد من 123 حتى 132من القانون) بمنازعات العمل الجماعية، فرسم آلية لفض النزاع بين أصحاب العمل والعمال بسبب العمل أو بسبب شروط عقد العمل، ومراحل فض هذا النزاع التي تبدأ بالمفاوضة المباشرة، مرورا بلجنة التوفيق، وصولا إلى تشكيل هيئة تحكيم، والتي يكون لحكمها قوة الاحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف. وهي آلية تستهدف

بشكل مباشر إلى توفير كل الوسائل القانونية للعمال للحصول على حقوقهم المشروعة.

2 – قانون رقم 32 لسنة 2016 بتعديل بعض أحكام قانون العمل الكويتي رقم 6/2010:

فرض هذا التعديل التشريعي على صاحب العمل الذي يستخدم عمالة لا تقل عن خمسة أفراد بدفع مستحقاتهم في حساباتهم لدى المؤسسات المالية المحلية، ومنح الهيئة العامة للقوى العاملة صلاحية طلب نسخة من كشوف التحويل المرسلة لتلك المؤسسات المالية، وذلك حماية لحقوق العمال في الحصول على أجورهم.

كما تم تشديد العقوبات على بعض مواد قانون العمل رقم 6 لسنة 2010 فيما يخص بعض المخالفات الواردة بالقانون، حيث يأتي هذا التعديل على خلفية كفالة الحماية القانونية للعمالة بسوق العمل. حيث غلظت العقوبة الواردة في المادة 138 من القانون بزيادة الحد الادنى للغرامة الموقعة على صاحب العمل ورفع مدة الحبس، حيث أصبح نص المادة « مع عدم الاخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها أي قانون اخر، يعاقب بالحبس مدة لاتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة – عن كل عامل – لاتقل عن ألفي دينار، ولا تزيد على عشرة الاف دينار أو باحدى هاتين العقوبتين، كل صاحب عمل يخالف أحكام الفقرة الثانية من المادة العاشرة.

ومن أبرز المواد التي تم تعديلها أيضا، المادة 146 التي تم إضافة النص الاتي اليها: « وإذا تبين للمحكمة تعنت صاحب العمل في صرف مستحقات العامل، فلها أن تقضي له بتعويض يساوي 1% من قيمة تلك المستحقات عن كل شهر تأخير في صرفها اعتبارا من تاريخ تقديم الطلب

ثانيا– القرارات الوزارية والقرارات الإدارية: صدرت عدة قرارات وزارية يصاحبها قرارات إدارية جاءت منفذه للقانون في إطار زيادة الحماية الممنوحة للعمال وللحد من المخالفات مثل القرار الوزاري رقم 201 لسنة 2011 بشأن تحريم السخرة في العمل والقرار الوزاري رقم 194 / ع لسنة 2010 بشأن حظر حجز وثائق سفر العاملين في القطاع الأهلي وقطاع الأعمال النفطية، والقرار الإداري رقم 535 لسنة 2015 بشأن ساعات العمل بالأماكن المكشوفة، والقرار الإداري رقم (839 / ق) لسنة 2015 في شأن تنظيم العمل في قطاعي العمل الأهلي والنفطي.

وتم إدخال مجموعة من الإصلاحات والتعديلات المتعلقة بسوق العمل بغية التضييق في نطاق الصلاحيات الممنوحة لصاحب العمل فيما يتعلق بحق العمالة في التنقل من صاحب عمل لآخر، وهو ما من شأنه معالجة السلبيات المتعلقة بنظام الكفالة، فتم اصدار العديد من القرارات في هذا الإطار، مثل: القرار الوزاري رقم 842 لسنة 2015 بشأن تحويل وانتقال الأيدي العاملة، والذي تضمن امكانية التحويل دون الحصول على موافقة صاحب العمل وفقا للضوابط التي حددها القرار. صدر أيضا القرار الوزاري رقم 14 لسنة 2017 الخاص بالحد الأدنى للأجور، حيث رفع الحد الأدنى لأجر العاملين بالقطاعين الأهلي والنفطي من 60 دينار إلى 75 دينار مراعاة لظروف هؤلاء العاملين في ظل التغيرات الاقتصادية الحالية.

ثالثا: مركز إيواء العمالة الوافدة: وقال المطوطح أن إنشاء مركز إيواء العمالة الوافدة بدولة الكويت كان فكرة رائدة في الدول المستقبلة للعمالة في المنطقة، وما يؤكد على ذلك الإشادة التي تلقاها المركز من ممثلي البعثات الدبلوماسية العاملة في دولة الكويت ، فضلا عن ما تلقاه المركز من ردود أفعال ايجابية تجاه الخدمات المقدمة للعمالة من قبل وفود المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الانسان. ومنذ افتتاح مركز الإيواء الجديد في ديسمبر 2014 بطاقة استيعابية تبلغ 500 عاملة، قام المركز باستقبال العاملات الوافدات ويساهم المركز الجديد في تقديم كافة الخدمات الصحية والنفسية والقانونية للعمالة الوافدة ومساعدتهم في تعديل أوضاعهم أو عودتهم بعد الحصول على كافة حقوقهم.

ونجح المركز بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة في تنفيذ مشروع للعودة الطوعية وإعادة الادماج تم من خلاله إعادة 121 عاملة.

واختتم المطوطح كلمته بالتأكيد على التزام الهيئة في تطبيق كافة القوانين والأنظمة التي من شأنها تحقيق الهدف الاسمى لها المتمثل في حماية القوى العاملة.

جانب من الحضور

الشمري: اتحاد التطبيقي يبارك إعلان الهيئة عن أسماء المحولين بين الكليات وتغيير التخصص

بارك نائب رئيس الاتحاد العام لطلبة ومتدربي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لشئون الكليات سعود الشمري إعلان الهيئة لأسماء الطلبة المحولين بين الكليات وطلبة تغيير التخصص، متمنيا لكافة زملائه السداد والتوفيق في مسيرتهم الدراسية.

وأهاب الشمري بزملائه ممن تقدموا للتحويل بين الكليات أو تغيير تخصصاتهم مراجعة الموقع الالكتروني للهيئة أو مراجعة كلياتهم للتأكد من قبول طلباتهم.

وعلى صعيد آخر أعلن الشمري عن فتح باب البعثات الطلابية للطلاب والطالبات من حملة الدبلوم المتفوقين خلال العام الدراسي 2016 / 2017 لاستكمال درجة البكالوريوس، مشيرا إلى أن التقديم للبعثات مستمر عبر الموقع الالكتروني للهيئة حتى تاريخ 2018/2/10.

سعود الشمري

خلال إحصائية لإدارة التدقيق والمتابعة الهندسية

العنزي: بلدية «الجهراء» أصدرت 556 معاملة هندسية في يناير الماضي

كشفت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت عن تحقيق العديد من الإنجازات لادارة التدقيق والمتابعة الهندسية بفرع بلدية محافظة الجهراء خلال يناير الماضي والتي أسفرت عن انجاز 556 معاملة باجمالي رسوم بلغت 1420 د.ك

وفي هذا السياق أوضح مدير ادارة التدقيق و المتابعة الهندسية م.أحمد العنزي أنه تم انجاز556 معاملة اشتملت على 156 معاملة شهادة تحديد اوصاف و31 معاملة ايصال تيار كهربائي ، الي جانب الكشف علي143 عقار ، بالإضافة الى استقبال 112 معاملة استفسار و 67 معاملة اثبات حالة ، 21 معاملة انهاء اشراف و12 تعهد اشراف ، 7 معاملات استلام حدود ، 4 معاملات تقوية تيار كهربائي وانذار تعدي على أملاك الدولة ومحضر مخالفة عقار وتم استقبال شكوي.

ودعت إدارة العلاقات العامة الجمهور في حال وجود أي شكوى تتعلق بالبلدية بعدم التردد بالاتصال على الخط الساخن 139 أو التواصل عبر حساب البلدية بمواقع التوصل الاجتماعي @kuwmun وسيتم اتخاذ الاجراءات القانونية حيالها على الفور

م. أحمد العنزي

«الطيران المدني»: 24 في المئة زيادة حركة الركاب في المطار يناير الماضي

أعلنت الإدارة العامة للطيران المدني الكويتية أمس الاثنين زيادة حركة الركاب في مطار الكويت الدولي بنسبة 24 في المئة خلال شهر يناير الماضي إذ بلغ إجمالي عدد الركاب 1374320 راكبا مقابل 1110717 راكبا في ذات الفترة من العام الماضي.

وقال نائب المدير العام لشؤون سلامة الطيران والنقل الجوي ومركز تنسيق نظم السلامة في الإدارة المهندس عماد الجلوي لـ (كونا) إن حركة الركاب القادمين بلغت 716114 راكبا في يناير الماضي مقابل 553935 راكبا في ذات الفترة من 2017.

وأضاف الجلوي أن حركة الركاب المغادرين بلغت نحو 658206 ركاب في يناير الماضي مقابل 556782 راكبا في ذات الفترة من 2017.

وأوضح أن إجمالي حركة الطائرات التي تم تشغيلها من وإلى مطار الكويت الدولي خلال يناير الماضي وصلت 10090 رحلة مقابل 8701 رحلة في ذات الفترة من 2017 مبينا أن عدد الرحلات التجارية القادمة والمغادرة بلغت خلال يناير الماضي نحو 9664 رحلة مقابل 8284 رحلة في يناير 2017.

وذكر أن حركة الشحن في مطار الكويت الدولي بلغت في يناير الماضي نحو 19ر61 مليون كيلو غرام مقارنة بذات الفترة من العام الماضي إذ كان إجمالي الحركة 16ر53 مليون كيلو غرام.

وأفاد بأن حركة الشحن الوارد في يناير الماضي بلغت نحو 14ر57 مليون كيلو غرام مقارنة بنحو 13ر49 مليون كيلو غرام في الفترة المماثلة من 2017 في حين بلغت حركة الشحن الصادر 5ر03 مليون كيلو غرام في يناير الماضي مقابل 3ر03 مليون كيلو غرام في يناير 2017.

تبرع من عملاء «فيفا»

السحيب: «النجاة الخيرية» توزع مساعدات للاجئين في «عرسال»

أعلن مدير المشاريع الإغاثية بجمعية النجاة الخيرية م. ثامر السحيب عن تقديم الجمعية مساعدات بتبرع كريم من عملاء شركة الاتصالات الكويتية للاجئين السوريين في لبنان استفاد منها 4000 شخص، VIVA (فيفا). مبينا أن المستفيدين من المساعدات هم سكان مخيم السلام 2 بمدينة عرسال. حيث تم تسديد إيجار الأرض الموجود عليها المخيم لمدة عام، كما تم توزيع مادة وقود التدفأه (الديزل) على الأسر الموجودة بمخيم السلام، ومخيم الأبيض، وغيرها من المخيمات الموجودة بعرسال. كما تم التوزيع على الأرامل والأيتام والمرضى الموجودين في أماكن أخرى، وذلك لمواجهة موجة البرد الحالية.

وأوضح السحيب أن هذه التبرعات جزء من حملة «دفئا وسلاما» التي تنفذها جمعية النجاة الخيرية في الداخل السوري ودول الجوار ويتم من خلالها توفير الكسوة والسلال الغذائية ومواد التدفئة للاجئين والنازحين السوريين. مؤكدا اهتمام النجاة الخيرية بالتعاون مع كافة المؤسسات والشركات في مجال المسئولية الاجتماعية، وعلى تنفيذ ما ترغبه هذه المؤسسات من مشاريع انسانية داخل الكويت أو في الدول العربية والإسلامية وخارجها. وتقدم السحيب بشكر شركة الاتصالات الكويتية فيفا وعملائها الكرام على تبرعهم لصالح الشعب السوري وعلى دعمهم المتواصل لجهود جمعية النجاة ومشاريعها الإغاثية، ونوه إلى أن الجمعية تتلقى التبرعات لصالح الأشقاء السوريين في كافة لجانها وفروعها.

جامعة الكويت تعلن تمديد فترة التسجيل في برامج الدراسات العليا

أعلنت كلية الدراسات العليا بجامعة الكويت أمس الاثنين تمديد فترة التقديم للالتحاق ببرامج الدراسات العليا للفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2018/2019 الى يوم 21 فبراير الحالي.

وقالت الكلية في بيان صحفي إن التقديم لبرامج الكلية يشمل نظام المقيدين وغير المقيدين ومنحة التميز علما بأن التقديم سيكون إلكترونيا عن طريق موقع كلية الدراسات العليا على شبكة الإنترنت.

وأضافت الكلية انه على الطلبة المتقدمين إرفاق كافة المستندات المعلن عنها بشروط التقديم والموضحة في الموقع الالكتروني مشيرة الى ان التقديم لا يتطلب الحضور شخصيا.

يذكر أن فترة التسجيل المعلن عنها سابقا كانت قد بدأت في السابع من يناير الماضي وتستمر الى 14 فبراير الحالي.